



(قرار وزاري)

إن وزير البيئة والمياه والزراعة

بناءً على الصلاحيات المخولة له نظاماً، واستناداً إلى الفقرة (٢) من المادة (الثامنة والثلاثون) من نظام البيئة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦٥) بتاريخ ١٩/١١/١٤٤١هـ، وإلى الأمر السامي الكريم رقم (٣٢٠٤٣) وتاريخ ٥/٥/١٤٤٤هـ، القاضي بمراجعة الأنظمة واللوائح والقرارات وما في حكمها المرتبطة بالمخالفات والعقوبات، وبالإطلاع على اللائحة التنفيذية للتصاريح البيئية لإنشاء وتشغيل الأنشطة لنظام البيئة، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (١٤٤٢/١/٤٣٦١٥٣) بتاريخ ٩/٨/١٤٤٢هـ، وبناءً على ما عرضه علينا وكيل الوزارة للبيئة، ولما تقتضيه المصلحة العامة.

يقرر ما يلي:

أولاً: الموافقة على تعديل الجدول رقم (٢) المخالفات والعقوبات من اللائحة التنفيذية للتصاريح البيئية لإنشاء وتشغيل الأنشطة لنظام البيئة، وفقاً للصيغة المرفقة لهذا القرار.

ثانياً: يسري العمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، ويبلغ لمن يلزم لتنفيذه والعمل بموجبه.

مبصر

وزير البيئة والمياه والزراعة



م. عبد الرحمن بن عبد المحسن الفضلي

صورة لمكتبنا

صورة لوكالة الوزارة للبيئة

صورة للصادر



اللائحة التنفيذية

للتصاريح البيئية لإنشاء وتشغيل الأنشطة

لنظام البيئة الصادر بالمرسوم الملكي
رقم (م/١٦٥) وتاريخ ١٩/١١/١٤٤١هـ





الجدول (٢) - المخالفات والعقوبات

ملاحظات	الغرامة/بالريال		نوعها	المخالفة	الرقم
	حد أعلى	حد أدنى			
تصحيح المخالفة مع إحالة المخالف إلى النيابة العامة	١٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠	جسيمة	تقديم معلومات أو بيانات أو نتائج غير صحيحة في أي دراسة أو خطة أو تقرير يقدم إلى المركز	١
يُلزَم المخالف كذلك بإزالة المخالفة واصلاح الضرر ودفع التعويضات	الفئة الأولى ٥,٠٠٠		جسيمة	مزاولة النشاط دون الحصول على تصريح بيئي	٢
	الفئة الثانية ٢٠,٠٠٠				
	الفئة الثالثة ٥٠,٠٠٠				
يُلزَم المخالف كذلك بإزالة المخالفة واصلاح الضرر ودفع التعويضات	الفئة الأولى ٥,٠٠٠		جسيمة	البدء في الأعمال الإنشائية للنشاط دون تصريح بيئي للإنشاء ساري المفعول	٣
	الفئة الثانية ٢٠,٠٠٠				
	الفئة الثالثة ٥٠,٠٠٠				
يُلزَم المخالف كذلك بإزالة المخالفة واصلاح الضرر ودفع التعويضات	الفئة الأولى ١٠,٠٠٠		جسيمة	المباشرة بالمرحلة التشغيلية لنشاط دون التصريح بيئي للتشغيل ساري المفعول	٤
	الفئة الثانية ٢٠,٠٠٠				

المحري

مبجل



ملاحظات	الغرامة/بالريال		نوعها	المخالفة	الرقم
	حد أعلى	حد أدنى			
	الفئة الثالثة				
يُلزَم المخالف كذلك بإزالة المخالفة واصلاح الضرر ودفع التعويضات	الفئة الأولى		جسيمة	القيام بأي تعديل، أو إضافة، لأي نشاط مصرح دون الحصول على موافقة المركز	٥
	٥,٠٠٠				
	الفئة الثانية				
يُلزَم المخالف كذلك بإزالة المخالفة واصلاح الضرر ودفع التعويضات	٢٠,٠٠٠		جسيمة	عدم التقيد باشتراطات التصريح البيئي	٦
	الفئة الثالثة				
	٥٠,٠٠٠				
يُلزَم المخالف كذلك بإزالة المخالفة واصلاح الضرر ودفع التعويضات	الفئة الأولى		جسيمة	عدم التقيد بتنفيذ التزامات دراسة تقييم الأثر البيئي	٧
	١,٠٠٠				
	(لكل شرط)				
يُلزَم المخالف كذلك بإزالة المخالفة واصلاح الضرر ودفع التعويضات	الفئة الثانية		جسيمة	عدم التقيد بتنفيذ التزامات دراسة تقييم الأثر البيئي	٧
	٢,٠٠٠				
	(لكل شرط)				
يُلزَم المخالف كذلك بإزالة المخالفة واصلاح الضرر ودفع التعويضات	الفئة الثالثة		جسيمة	عدم التقيد بتنفيذ التزامات دراسة تقييم الأثر البيئي	٧
	١٠,٠٠٠				
	(لكل شرط)				
يُلزَم المخالف كذلك بإزالة المخالفة واصلاح الضرر ودفع التعويضات	الفئة الثانية		جسيمة	عدم التقيد بتنفيذ التزامات دراسة تقييم الأثر البيئي	٧
	٢٠,٠٠٠				
	(لكل متطلب)				
يُلزَم المخالف كذلك بإزالة المخالفة واصلاح الضرر ودفع التعويضات	الفئة الثالثة		جسيمة	عدم التقيد بتنفيذ التزامات دراسة تقييم الأثر البيئي	٧
	٥٠,٠٠٠				
	(لكل متطلب)				

المحرري

نيس



ملاحظات	الغرامة/بالريال		نوعها	المخالفة	الرقم
	حد أعلى	حد أدنى			
يُلزَم المخالف كذلك بإزالة المخالفة واصلاح الضرر ودفع التعويضات	الفئة الاولى ٥,٠٠٠ (لكل شرط)	جسيمة	مخالفة ضوابط واشتراطات اغلاق النشاط المحددة من المركز	٨	
	الفئة الثانية ٢٠,٠٠٠ (لكل شرط)				
	الفئة الثالثة ٥٠,٠٠٠ (لكل شرط)				
يُلزَم المخالف كذلك بإزالة المخالفة واصلاح الضرر ودفع التعويضات	الفئة الاولى ٥٠٠ (لكل متطلب)	جسيمة	عدم التقيد بخطة الإدارة البيئية	٩	
	الفئة الثانية ٢,٠٠٠ (لكل متطلب)				
	الفئة الثالثة ٥,٠٠٠ (لكل متطلب)				

المجلس

مجلس

الرقم: ١٤٤٢/١١/٤٣٦١٥٣

التاريخ: ١٤٤٢-٠٨-٠٩

المرفقات: اللاحة

وزارة البيئة والمياه والزراعة

Ministry of Environment Water & Agriculture

المملكة العربية السعودية Kingdom of Saudi Arabia

(٢٧٤)

مكتب الوزير



(قرار وزاري)

إن وزير البيئة والمياه والزراعة

بناءً على الصلاحيات المخولة له

واستناداً إلى المادة (الثامنة والأربعين) من نظام البيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم

(م/١٦٥) بتاريخ ١٤٤١/١١/١٩هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم (٧٢٩) بتاريخ

١٤٤١/١١/١٦هـ، القاضي باعتماد نظام البيئة، ولما تقتضيه المصلحة العامة.

يقرر ما يلي:

أولاً: اعتماد اللاحة التنفيذية للتصاريح البيئية لإنشاء وتشغيل الأنشطة لنظام البيئة

بالصيغة المرفقة.

ثانياً: يسري العمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخه، ويبلغ لمن يلزم لتنفيذه والعمل

بموجبه، ويلغي كل ما يتعارض معه من قرارات سابقة.

والله الموفق،،،

وزير البيئة والمياه والزراعة



م. عبدالرحمن بن عبدالمحسن الفضلي

صورة لمكتبنا

صورة لوكالة الوزارة للبيئة + اللاحة

صورة للصادر